اسرائيلية تعمل في المناطق المحتلة منها ٩ في الضفة الغربية و٤ في قطاع غزة) . وهذا كله يشترك مع فئات الضغوط الاخرى في مخطط مدروس لاذلال شعبنا وقهر صموده .

ك) **تقلص الزراعة والانتاج الزراعي بسبب الارهاب المخطط** : ذكرنا سابقا ان الزراعة هي القطاع الاقتصادي الرئيسي والاهم بالنسبة لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، فهو يشمل ٤٧٪ من سكان الضفة و٣٩،٥٪ من سكان القطاع . وعلى هذا الاساس فان سياسة الارهاب التي مارستها السلطة المحتلة نجاه هذا القطاع الاقتصادي تعتبر من ابرز نشاطاتها الموجهة ضد شعبنا وضـــد صموده . ١) قامت القوات الاسرائيلية في مناسبات عدة بحرق المزروعات في مناطق الاغوار وطوباس بحجة مطاردة الفدائيين ، ٢) منع مزارعي الاغوار من الوصول الى بياراتهم واغلاق مناطق زراعية اخرى في وجه المزارعين ، وعدم منحهم التصاريح لتفقد بياراتهم ومزارعهم الواقعة في الاغوار .

(تعتبر « قضية رؤوف الحلبي » مثالا صارخا على سياسة الارهاب الاسرائيلية في هذا الصدد . كان الحلبي مزارعا في الغور الشرقي ، وظل متمسكا بأرضه على خط وقف اطلاق النار ، جاعلا منها نقطة تمركز ضاربة للفدائيين ، غير آبه بالقصف اليومي الذي كان يتعرض له من قبل القوات الاسرائيلية ، محاولة منعه من القيام بنشاطه الزراعي . ولكن الحلبي لم يستسلم ولم يهدأ الى أن استشهد في أواخر العام ١٩٦٩ على اثر قصف مباشر اصابه في منزله ضمن مزرعته في الغور الشرقي . وكانت مجلة «التايم» الاميركية قد كتبت تحقيقا عنه وعن محاولاته ونشاطه الزراعي قبل عام من استشهاده تقريبا .) ٣) فرض منع التجول ولمدة طويلة على المناطق الزراعية ممـــا ادى الى تلف الثمار في الحقول نتيجة عدم تمكن المزارعين من جني ثمار مزروعاتهم . ٤) نتيجة لسياسة الارهاب والتهجير وفرض الحصار ومنع التجول المتواصل فقـــد ترك ما لا يقل عن ٧٠٪ مـــن الاراضي الصالحة للزراعة دون فلاحة .

ل) **القيود (المالية خاصة) على الدخول والخروج من الاراضي المحتلة** : لا بد ، قبل البدء في تعداد نوعية القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على أبنـــاء شعبنا وعلى حركة خروجهم ودخولهم من والى الاراضي الواقعة تحت الاحتلال من ابداء ملاحظة هامة : ان سلطات الاحتلال لم تضع هذه القيود على حركة السفر من اجل منع السكان من المغادرة او من العودة ، وانما قصدت في الدرجة الاولى الى ارهاقهم او استنزافهم ، باتجاه مزيد من السيطرة عليهم وعلى مصيرهم . هذا ما تشير اليه ، بالفعل ، نوعية القيود التي فرضتها سلطة الاحتلال : ١) لا عودة للذين يغادرون بتصاريح عمل او دراسة قبل ستة اشهر ، هذا يعني مزيدا من تحطيم احتمالات الاستقرار في الضفة او في القطاع ، وخاصة بالنسبة للذين يخرجون بحثا عن عمل ولا يوفقون بذلك . ٢) اجبار كل شخص يتأخر عن العودة بموجب تصريح الخروج ان يدفع دينارا عن كل يوم يتأخر مهما كان العائق الذي تسبب في تأخره . ٣) فرض على جميع المواطنين والتجار الذين يرغبون في الحصول على تصاريح سفر تقديم كفالة مالية موقعة من تجار ثلاثـــة والصاق طوابع على الكفالات المالية بمعدل ١٥٠ فلسا عن كل مائة دينار وقد سرى مفعول هذا الامر الذي نشر في جريدة القدس الصادرة بتاريخ ١٩٧٠/١/٣٠ في عددها رقم ٣٦٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٩ وقد وزعت قيمة كل كفالة كما يلي : اصحاب السيارات والتجار، ٢٠ الف ليرة اسرائيلية، تصاريح الزيارة ، ٥ آلاف ليرة اسرائيلية ، تصاريح الاشخاص من سن ١٤ ــ ٤٥ ، ٥ آلاف ليرة اسرائيلية ، تصاريح الطلاب ، ٥ آلاف ليرة اسرائيلية ، طلبات جمع الشمل ، ١٠ آلاف ليرة . ان العبء الذي تفرضه هذه الاجراءات كبير جدا ، وخاصة ان الناس لا يمكن ان يتجنبوها ، فهم مضطرون للخروج لانجاز اعمالهم . وكذلك فان العائدات لخزينة سلطات الاحتلال كبيرة ايضا ، فقد خرج عبر الجسور في العام ١٩٦٩ حوالي مائة الف شخص ، وبلغ عدد الذين عادوا ضمن برنامج جمع الشمل ٣٩٢٩ شخصا . ٤) فرض القيود على الحجاج الفلسطينيين باجبار كل حاج يغادر بلده الى مكة على دفع كفالة مالية